

Distr.: General
23 April 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 22 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لليبيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، رسالة مؤرخة 19 نيسان/أبريل 2020 موجهة من فائز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لدولة ليبيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طاهر السني

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 22 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة 19 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

لم يعد خافيا على أحد ما يجري على أراضي بلادي منذ أكثر من عام كامل من عدوان نتيجة هجوم يقوده حفتر المدعوم من قبل دول أجنبية، أدى إلى نزوح مئات الآلاف من منازلهم المدمرة، وقتل وإصابة الآلاف من المدنيين العزل، وتدمير البنى التحتية من مراكز ومستشفيات منها ما هو مخصص لمواجهة وباء فيروس كورونا القاتل، وغيرها من مؤسسات أمام مرأى ومسمع الجميع دون أي تحرك دولي لردعه.

ولقد أبدت حكومة الوفاق الوطني استعدادها منذ البداية للتعاون مع المجتمع الدولي، وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة، لإيجاد حلول عادلة للأزمة الليبية، حيث استجابت للمبادرة الروسية التركية عندما وقعت في موسكو بتاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2020 على وقف إطلاق النار، وقبّلت بمخرجات مؤتمر برلين.

غير أن الخطة التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي مؤخرا لمراقبة الشواطئ الليبية "إيريني" غير كافية لتطبيق قرارات حظر السلاح، حيث تعترم الدول المشاركة في العملية مراقبة الحدود البحرية وترك المجالين البري والجوي اللذين يخضعان لسيطرة قوات حفتر دون مراقبة، في الوقت الذي تشير فيه التقارير والمعلومات المؤكدة إلى تدفق شحنات الأسلحة إلى حفتر جواً وبراً عن طريق الحدود البرية مع الدول المجاورة، وسنوافي مجلسكم الموقر بمعلومات مفصلة عن ذلك.

وإذ تشير حكومة الوفاق الوطني إلى كل ذلك، تعلن عن عدم موافقتها واعتراضها على آلية عمل الخطة الأوروبية البحرية بشكلها الحالي، والتي لم يتم التشاور بشأنها مع حكومة الوفاق الوطني وفق ما نصت عليه الفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2292 (2016)، وتؤكد كحكومة شرعية معترف بها دولياً على حقها المشروع بموجب القوانين والأعراف الدولية في الدفاع عن سيادة ليبيا وأراضيها وحماية مواطنيها ومنشأتها الحيوية بما يتطلبه ذلك من تحالفات علنية وفق القانون الدولي وفي إطار القنوات الشرعية الشفافة.

وإذ نُبلِّغكم بكل ذلك نضع مجلسكم الموقر أمام مسؤولياته التاريخية للقيام بواجباته لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومتابعة التطبيق العادل لقراراته.

(توقيع) فائز مصطفى السراج

رئيس المجلس الرئاسي للحكومة

ورئيس حكومة الوفاق الوطني